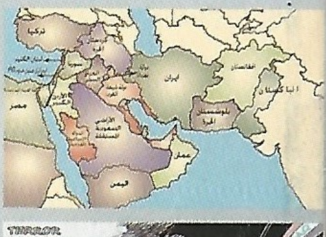
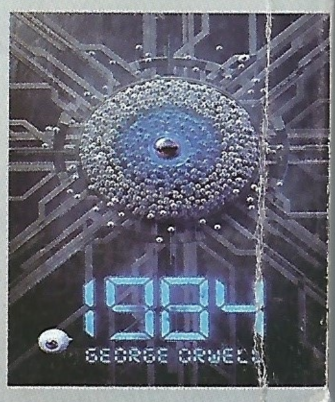
الأهرام
56
مجلة
الديمقراطية
فصلية متخصصة تعنى بالقضايا المعاصرة للديمقراطية - العدد ٥٦ أكتوبر ٢٠١٤







3

الدولة الهشة والتحول الديموقراطى فى أفريقيا

د. حمدى عبدالرحمن

أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

تطرح الدولة الهشة Soft state أو الرخوة Fragile state تحديا كبيرا لعملية التحول الديموقراطى فى أفريقيا. فالتحدى لا يكمن فقط فى التخلص من الحاكم المستبد، ولكن فى خلق أساس جديد للسلطة الشرعية. واذا كانت عملية التحول الديموقراطى هنا تعنى ضمن أشياء أخرى تمكين المواطنين سياسيا، وتعزيز مؤسساتهم المستقلة فإن مكمن الخطر يكمن فى مؤسسات الدولة الهشة وكيفية إعادة بنائها من خلال توفير الموارد والتدريب المناسب، بالاضافة لإعادة توجيه عقيدتها الحاكمة على أساس ديموقراطى سليم. واستنادا لهذا الفهم يحاول هذا المقال طرح وبلورة بعض القضايا والاشكالات المتعلقة بطبيعة الدولة الأفريقية، لا سيما الهشة وأنماطها واستراتيجيات التحول الديموقراطى الملائمة لكل منها.

أولا- هل الدولة فى أفريقيا هى بيت الداء؟

إذا كانت الدولة فى الفهم الأوروبى تعبر عن حقيقة اقليمية بالأساس، فإنها فى التقاليد الأفريقية ترتبط بمفهوم القوة والسيطرة كما يقول هيربست Herbest فى كتابه عن الدولة والقوة فى أفريقيا. ففى أوروبا تعتمد قوة الدولة على مساحة وعائها الجغرافى ومدى سيطرتها على السكان الذين يعيشون فيه. أو بعبارة أخرى كفاءة جمع الضرائب، وهو ما يتفق- ولو جزئياً- مع تقاليد الدولة المخزنية فى المغرب العربى. وهنا مكمن الخلاف بين الفهمين الأفريقى والأوروبى للدولة. يقول صمويل فاينرعن خبرة بناء الدولة فى أوروبا الغربية : إذا طلبت من شخص اليوم أن يقوم ببناء دولة فإنه سوف يسعى جاهداً لتأسيس نطاق إقليمى محدد يمكن الدفاع عنه ويلزم جميع القاطنين فيه بالسمع له والطاعة».

ولعل هذا الفهم يتسق مع حقيقة أن الأرض تعد محدودة فى أوروبا التى وصفها مؤرخنا الراحل جمال حمدان بأنها قارة عجوز فى مواجهة قارة أفريقيا البكر. وعليه، فإن الاقليم كان يمثل غاية ومقصد أى حاكم. وعندما يسيطر على مساحة محددة منه فإنه يولى وجهه شطر قاطنيه. ولعل الأمر على غير تلك الحال فى الواقع الأفريقى، فالدولة لا تعنى بالضرورة الهيمنة على إقليم محدد، وهى مسألة بديهية فى السياق الأفريقى نظرا لوفرة الأرض، وانخفاض الكثافة السكانية بها. ولذلك يرى بعض الكتاب أن انخفاض الكثافة السكانية دفع إلى أن تمثل الحدود علامة على ظهور تشكيلات سياسية مستقلة محدودة النطاق كان مآلها التراجع والاندثار، وإن استطاع بعضها التحول إلى أنظمة سياسية حاكمة أرست القواعد لظهور مجتمعات جديدة. يعنى ذلك أن السيطرة

على السكان مثلت فى السياق الأفريقى الهدف الأسمى للحكام الأفارقة.

كيف نفهم أزمة الدولة فى أفريقيا فى مرحلة ما بعد الاستعمار؟ يجادل كلا من شابالChabal وديلوز Daloz فى جدوى عملية التأصيل النظرى السائد لمفهوم الدولة الأفريقية فى مرحلة مابعد الاستعمار، حيث أنها لم تكن كافية لفهم طبيعة وممارسات السلطة على أرض الواقع. فالدولة فى أفريقيا، من وجهة نظرهما، افتقدت البناء المؤسسى الصحيح بسبب عدم قدرتها على الفكاك من أسر المجتمع والتحرر منه. وربما يرجع ذلك أيضا إلى عوامل ثقافية وتاريخية أخرى. وعليه، فإن النتيجة التى لا مراء فيها هى أن ضعف بنية الدولة الأفريقية يبدو أعمق مما كان متصورا ومدركا. ومع ذلك، فان هذين الكاتبين يعبران عن وجهة نظر أوروبية متحيزة ترى بأن أزمة الدولة فى أفريقيا هى نوع من الابتلاء الذاتى، وترجع إلى عوامل داخلية بالأساس. إنهما يشيران إلى ثلاث قضايا وافتراضات رئيسية. ترجع الفرضية الأولى، أزمة الدولة الأفريقية إلى تفشى الفساد ووجود مؤسسات غير فعالة تؤثر على جميع قطاعات المجتمع. أما الفرضية الثانية فإنها تعزى أزمة أفريقيا إلى وجود ثقافة و «عقلية» مقيدة ومعوقة لشعوبها بحيث تدفع بهم بعيدا عن مسار التنمية والتحديث الذى انتهجته البلدان الأخرى. وتشير الفرضية الثالثة إلى أن البلدان والمؤسسات الأفريقية استطاعت أن تضفى طابعا وظيفيا على الفساد والفوضى، وهو ما جعل مسارها التنموى فريداً من نوعه . وقد أطلق المؤلفان على هذا النموذج النظرى الذى يتبنيانه فى التحليل اسم تحويل الفوضى إلى وسيلة، أى instrumentalization of disorder، أو القول بأداتية الفوضى ووظيفاتها فى المجتمعات الأفريقية بعد الاستقلال.

النموذج المقترح من قبل شابال، وديلوز يفسر التنمية فى أفريقيا من حيث القول بأداتية الفوضى. فالافتراض الأساسى هنا هو أن الدولة فى أفريقيا تبدو فى حالة من الاضطراب والفوضى بسبب عدم فعالية المؤسسسات وتفشى الفساد.ومع ذلك، فإن حالة الفوضى هذه تعد وظيفية وتعبر عن مسار التنمية الفريد الذى تسلكه الدولة الأفريقية، حيث يشارك الجميع فى حالة الفوضى تلك، والجميع لديهم ما يكسبونه من الممارسات الفاسدة.

وعلى أية حال، فقد أعيد الاعتبار لمفهوم الدولة فى أفريقيا مرة أخرى فى عقد التسعينيات مع ظهور الدعوات المطالبة بأهمية «الحكم الرشيد»، وفى ضوء ضعف الأداء التنموى لكثير من بلدانها. يعنى ذلك أن الأجندة الدولية الخاصة بالحكم الرشيد قد أعادت التركيز بقوة مرة أخرى على قدرات وهياكل الدولة الأفريقية. أما عالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر والذى تسيطر عليه هواجس الأمن، فقد أعاد الارتباط مرة أخرى، كما كان عليه الحال زمن الحرب الباردة، بين الأمن والتنمية .فثمة افتراض سائد مفاده أن أمن الدول الغنية المتقدمة مهدد من قبل تخلف الدول الفقيرة الهشة. ولاشك أن هذا المنظور يضمن استمرار تركيز المجتمع الدولى على مفهوم بناء الدولة كما كان عليه الحال فى ظل نشأة نظريات التنمية والتحديث.

وترى مارينا أوتاوى Marina Ottaway أنه «لم يحدث فى أى بلد أفريقى أن أفسحت الجماعات العرقية والثقافية الكائنة داخل الدولة المجال لقيام هوية جامعة تحتضن اقليم الدولة بأسره. فقد استخدم القادة الأفارقة شعار بناء الدولة كغطاء لاعادة إنتاج الدولة الاستبدادية بدلا من الدولة الديموقراطية الجامعة».

وتؤكد أوتاواى على أهمية النظر فى اشكالية عدم التوافق بين العرقية والديمقراطية فى سياق عمليات التحول. ويمكن الاشارة إلى ثلاث نتائج محتملة للديمقراطية الأفريقية فى سياق متعدد الأعراق: أولا: أن تدرك الأحزاب العرقية استحالة تحقيقها الفوز فى الانتخابات وحدها، وهو ما يدفعها إلى بناء تحالفات وكتل سياسية تتجاوز مفهوم العرق والولاءات الأولية. ثانيا: اشتداد وتيرة الصراعات والانقسامات العرقية حتى يتم انهيار الدولة. وعليه يصبح من الصعوبة بمكان اعادة تأسيس مفهوم الاستقرار والسلم الأهلى فى هذا السياق.ثالثا: تفجر نظام الدولة القائم وتفتته بدرجة قد تستدعى معها خبرة مجتمعات ما قبل الاستعمار.

وتخلص أوتاواى إلى القول بانه من المستحيل محو الهوية العرقية، وفى نفس الوقت لايمكن قيام دولة متجانسة عرقيا إلا من خلال إجبار الأعراق الأخرى على الرحيل القسرى. وعليه، يصبح لا مناص أمام الدول الأفريقية سوى أن تحقق الاستقرار من خلال اعلاء قيم التعايش المشترك فى ظل مجتمع متعدد الأعراق.



ثانيا- تحديات هشاشة الدولة فى أفريقيا:

من الملاحظ أنه خلال العقد المنصرم برز استخدام اصطلاح هشاشة الدولة state fragility على نطاق واسع فى الدوائر الأكاديمية والسياسية. وعلى الرغم من تعدد أنماط واختلاف سياقات الدولة الهشة فإنها عادة ما تعانى من تفشى الصراع وعدم الاستقرار وتعانى من الفقر المدقع، وفشل جهود التنمية. وتظهر معظم الدراسات والمقاييس الدولية أكثر من نصف دول القارة ضمن قائمة الدول الفاشلة أو الهشة. وعلى سبيل المثال، تشير تقديرات صندوق السلام Peace Fund الخاصة بالدول الفاشلة فى عام 2013 أن 33 دولة أفريقية تحتل مراكز متقدمة ضمن أكثر خمسين دولة فاشلة على مستوى العالم.

وربما يرجع هذا الاهتمام بوضعية هشاشة الدول، لا سيما فى أفريقيا إلى ثلاثة عوامل رئيسية. يرجع أولها إلى مرحلة ما بعد «اتفاق واشنطن» الذى أسس له جون وليامسون John Williamson عام 1989 واقتراحه وصفة معيارية للإصلاح فى الدول النامية وفقا لمنظور الليبرالية الجديدة. فقد تم الاعتراف بمحورية دور الدولة فى عملية الاصلاح والتنمية. أما العامل الثانى فإنه يرجع إلى عودة الاهتمام بمفهوم الأمن الإنسانى ومسئولية الدولة تجاه حماية مواطنيها. ويشير العامل الثالث إلى عالم ما بعد ١١ سبتمبر والنظر إلى الدول الضعيفة بحسبانها مصدر تهديد للدول المتقدمة والغنية، حيث تعتبر هذه الدول بيئة حاضنة للإرهاب والجريمة المنظمة، وغيرها من مهددات الأمن العالمى.

واستنادا إلى الأدبيات السائدة نستطيع أن نشير إلى عدة تصنيفات للدولة الهشة طبقا لطبيعة المعايير المستخدمة . فقد ذهب نفر من الكتاب إلى أسلوب تبسيطى من خلال الاستناد إلى معيار نمط الحكم والإرادة السياسية. وهنا يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط للدول الهشة على النحو التالى: الدولة الضعيفة، الدولة الضعيفة، ولكنها عازمة على التحول ولديها الإرادة، وأخيرا الدولة القوية ولكنها تسلطية.

أما التصنيف الثانى فقد استخدمه البنك الدولى واعتمد على معيار اتجاهات الحكم، حيث ميز بين أربعة أنماط للدولة الهشة: تدهور قدرات الدولة وعدم استعدادها لأداء وظائفها الرئيسية بما يعنى تراجع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (زيمبابوى على سبيل المثال)،- تعطل جهود التنمية والفشل فى استخدام السلطة لدفع عجلة التنمية، - الانتقال فى مرحلة ما بعد الصراع، حيث يفتح اتفاق السلام الباب أمام عمليات الاصلاح. بيد أن القدرات تظل محدودة، - وأخيراً المراحل الأولى للإصلاح والتى قد تشهد نتائج غير مرجوة.

ويشير التصنيف الثالث إلى متغير العنف ودرجته، حيث يتم التميز بين ثلاثة أنماط للدولة الرخوة: (أ) الدول التى فى حالة خطر العنف (نيجيريا)، والدول فى حالة الحرب (الكونغو الديموقراطية- جنوب السودان) والدول فى مرحلة ما بعد الصراع (ليبيريا - سيراليون).

وبغض النظر عن التباينات والملامح الفارقة للأنماط السابقة فإن الدول الهشة هى التى لا تستطيع توفير أبسط مقومات الأمن الإنسانى والسلع والخدمات العامة، كالتعليم والصحة والمواصلات، بالإضافة إلى فشلها فى دفع عجلة التنمية البشرية. وتشهد هذه الدول وجود جماعات مهمشة وفقيرة تعانى من سياسات الإقصاء وعدم عدالة التوزيع التى تفضى لا محالة إلى معدلات عالية من العنف وعدم الاستقرار السياسى. ولا شك أن هذا الفهم لوضعية هشاشة الدولة يجعله مختلفاً ومتمايزاً عن وضعية الاستبداد والتسلطية التى تشهدها بعض الدول الأفريقية ويكون لديها قدرات معتبرة، ونظام ادارى فعال، بيد أن فشل القيادة الحاكمة يحول بين هذه الدول وتحقيق هذه الوظائف المنوطة بالدولة بحكم التعريف كما هو الحال بالنسبة لكل من غينيا وسوازيلاند.

واستنادا إلى الأدبيات العلمية والممارسة العملية يمكن تحديد أربعة عوامل أساسية تفضى إلى هشاشة الدولة وهى: (1) سوء أو ضعف الحكم، (2) مستويات عالية من الصراع والعنف، (3) مستويات عالية من عدم المساواة والإقصاء الاقتصادى، (4) الفقر على نطاق واسع.

ثالثا- جدلية الديموقراطية وهشاشة الدولة:

ولعل السؤال الذى يطرح نفسه هنا يتعلق بعلاقة الديموقراطية بالدولة الهشة؟ يقول بول كولير Paul

Collier فى كتابه الأشهر «الحروب والبنادق وأصوات الناخبين» ان الدول الهشة غير قادرة على توفير أمرين لازمين للتحول الديموقراطى السليم هما: الأمن والمساءلة، وذلك بسبب غياب القيادة الرشيدة. ولا يرى كولير أملاً فى إحداث تحول ديموقراطى حقيقى فى الدولة الهشة إلا من خلال التدخل الدولى عن طريق المساعدات والقوات العسكرية، وذلك بغية انتشال هذه الدول من دوامة العنف وعدم الاستقرار.

لا شك أن كل نمط من انماط الدولة الهشة يحتاج إلى تبنى استراتيجيات محددة لإحداث التحول الديموقراطى. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الدولة تعانى من حالة حرب أهلية كما هو الحال فى الكونغو الديموقراطية، وجنوب السودان، فإن الخطوة الأولى والحاسمة هى العمل على إنهاء هذه الحرب. وهنا تبرز أهمية أدوار الوساطة والتوفيق والتدخل وفرض السلام، بالإضافة إلى الميكانيزمات التقليدية الخاصة بحفظ السلام.

ويمكن أن تشير إلى ثلاثة تحديات كبرى تواجه التحول من حالة الحرب إلى الديموقراطية فى الدول الهشة:

– معضلة الأمن وإدارته فى العمليات الانتقالية، إذ يصبح لزاماً نزع سلاح الجماعات غير الشرعية فى الدولة، وبناء ميكانيزم فعال للأجهزة الأمنية التى تسعى وتساعد على الانتقال الديموقراطى. ولا شك أن ذلك كله أمر محفوف بالمخاطر، حيث يطرح إشكاليات التأهيل والاندماج بالنسبة للمقاتلين والمتمردين السابقين (ليبيا – أنجولا – سيراليون: نماذج واضحة).

– معضلة الأحزاب السياسية والعمليات الانتخابية. فعندما يلقى المتمردون السابقون السلاح فإنهم يتوقعون الفوز عبر صناديق الانتخابات والوصول إلى سدة السلطة. وعليه، تصبح عملية الانتقال مهمة من خلال تبنى نظام انتخابى ملائم، والعمل على ضمان دورية ونزاهة الانتخابات وهلم جراً.

– معضلة المجتمع المدنى وتقاسم السلطة. وهنا يصبح التحدى متمثلاً فى ضرورة تبنى الصيغة الأمثل لتقاسم السلطة، والتى تسمح بالمشاركة الشعبية، وتدعم وجود مجتمع مدنى تعددى من النواحى الثقافية والعرقية.

ويرى لارى دايموند أن تعزيز الديموقراطية فى مواقف ما بعد الصراع فى الدول الأفريقية الهشة لا يتأتى له النجاح دون اعادة بناء النظام وفرض السلام. فإذا كان من الممكن بناء السلام دون وجود ديموقراطية، فإن العكس غير صحيح، إذ لا يمكن بناءالديموقراطية بدون السلام. ويرح دايموند عددا من التحديات الكبرى لعملية التحول الديموقراطى فى المواقف ما بعد الصراعية على النحو التالى:

– اعادة بناء قدرات الدولة بما فى ذلك تلك المتعلقة بالأمن والنظام (الجيش والشرطة وأجهزة الاستخبارات).

– السيطرة على –والتخلص من– مصادر العنف التى لا تمتلكها الدولة مثل الميليشيات الحزبية والدينية وأمراء الحرب والجيوش الطائفية.

– إعادة هندسة المؤسسات السياسية بشكل توافقى بما يشجع مختلف الجماعات والأفراد على احترام قواعد اللعبة الديموقراطية.

– تطوير المؤسسات الاجتماعية والسياسية فى كل من الدولة والمجتمع المدنى.

– إدارة المرحلة ما بعد الصراعية من خلال تصميم وتنفيذ خطة انتقالية فعالة وقادرة على بناء نظام سياسى ديموقراطى جديد.

على أن مهمة التحول الديموقراطى فى ظل هشاشة الدول الأفريقية تطرح معضلتين أساسيتين تسيطران على الأدبيات وتتباين من خلالهما التوجهات الفكرية والأيديولوجية السائدة: مقولة الأمن أولا للتخلص من هشاشة الدولة، وإحداث تحول ديموقراطى حقيقى بعد ذلك، إذ يذهب فريق كبير من الكتاب إلى القول بأولوية الاستثمار فى قطاع الأمن بحسبانه مقدمة للاستثمار فى القطاعات الأخرى، مثل محاربة الفقر وإقامة البنية الأساسية، وتأسيس مفهوم الحكم الرشيد، فى حين يذهب فريق آخر إلى القول بضرورة التعامل مع سياق هشاشة الدولة (المتمثل فى عدم المساواة وسياسات الإقصاء، وانتشار الفقر المدقع، ووجود معدلات مرتفعة من الصراع والعنف السياسى)، وذلك على قدم المساواة وبالتوازى فى إطار استراتيجية شاملة للتحول. وعلى الرغم

من أن التنمية تبدو مستحيلة بدون الأمن، فإن تحقيق مقولة الأمن أولا غير واقعية. إذ كيف يمكن القول مثلا إننا وصلنا إلى المستوى المعقول والمرجو من الأمن. وتبدو الممارسة الدولية فى هذا السياق مختلطة وغير منضبطة، فالأمم المتحدة أقرت فى ميزانية حفظ السلام لعام 2014/2013 نحو سبعة مليارات ونصف مليار دولار، وذلك للإنفاق على خمسه عشرة بعثة لحفظ السلام، ثمانية منها توجد فى أفريقيا.

«أما المعضلة الثانية، فانها ترتبط بإشكالية التدخل الدولى، وغياب فهم السياق المحلى». فعلى الرغم من أن بعض الباحثين رأى استحالة تحقيق الديموقراطية فى ظل وجود هشاشة الدولة فى أفريقيا، وهو الأمر الذى يعنى التعويل على التدخل الدولى فى شكله الإنسانى فإن الموضوع يطرح العديد من التساؤلات والإشكاليات المعقدة. فالتدخل الدولى على أهميته فى بعض حالات الصراع والحروب العنيفة أو انهيار الدولة ينبغى أن يقوم على أساس فهم السياق الداخلى، واحترام الأبعاد الثقافية والاجتماعية والتاريخية لها. ففى ظل أوضاع هشاشة الدولة الأفريقية ينبغى دراسة وفهم طبيعة القيادة السياسية والتحالفات والتوجهات القائمة والانقسامات العرقية والدينية، ومصادر التراكم الرأسمالى الرسمية وغير الرسمية، وهكذا.

ولا شك فى أن الحالة الصومالية تطرح نموذجا واضحا لإشكاليات وإمكانيات التحول الديموقراطى فى ظل وضع هشاشة الدولة. ولعل السؤال الذى يطرح نفسه هنا يتعلق بمنظور إعادة بناء الدولة وفقا لمعايير مؤسسية محلية تراعى السياق الثقافى والاجتماعى والتاريخى للمجتمع أو الاعتماد على معايير مفروضة من الخارج. لقد حاول المجتمع الدولى جاهداً منذ انهيار الدولة الصومالية عام 1991 إعادة بنائها وفقاً لرؤية فوقية Top-down approach، ولكنه فشل ولم يحالفه النجاح.لقد فشلت القوى الدولية الفاعلة والمؤسسات المانحة فى قراءة المشهد الصومالى وفهم دينامياته السياسية. وعليه كان لزاماً على الصوماليين العمل من أجل تخليص دولتهم من تلك الأزمة الخانقة بسبب التدخلات والمصالح الخارجية.

وعلى النقيض من ذلك، يطرح إقليم أرض الصومال الذى أعلن انفصاله من طرف واحد، ودون اعتراف دولى عام1991 قصة نجاح من خلال تبنيه منهجاً قاعدياً يعتمد على البنية العشائرية والأعراف السائدة فى المجتمع دون تدخل خارجى. وقد أضحت أرض الصومال اليوم واحة للاستقرار ونموذجا للتحول الديموقراطى يجتذب المهاجرين من كافة مناطق القرن الأفريقى المضطرب. ويعزى بعض الدارسين نجاح عملية التحول الديموقراطى فى أرض الصومال إلى عدم اعتمادها على المساعدات الخارجية من خلال تبنى منظور الاعتماد الجماعى على الذات من أجل تطوير مؤسساتها ومواردها المحلية.

خاتمة:

إن اختلاف سياقات وأنماط الدولة الهشة فى أفريقيا يفرض علينا تبنى رؤية معرفية بديلة مخالفة للرؤية الأحادية التى تروج لها المؤسسات والقوى الدولية المانحة. ليس ذلك فحسب فإن تعقيدات السياق الواحد لهشاشة الدولة يعنى البعد عن مفاهيم «حزمة الإصلاح» الموحدة. وعلى سبيل المثال، يطرح كابلان فى تحليله لجمهورية الكونغو الديموقراطية تحديات الجغرافيا السياسية، وضعف القدرات الحكومية، ومحدودية البنية التحتية، وانقسام المجتمع، وعدم السيطرة على الموارد الطبيعية. وعليه، يصبح من الأفضل البحث عن سبل غير تقليدية لتقاسم السلطة والثروة فى المجتمع، وبناء التحالفات السياسية، وتعزيز قيم المساءلة بشكل لا يفضى إلى تولد الصراع.

وتعتمد الرؤية البديلة التى ندعو إليها لإصلاح منظومة هشاشة الدولة فى أفريقيا على ضرورة تعزيز التماسك الاجتماعى من خلال عقد اجتماعى يربط الدولة بالمجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف السياقات المحلية فى كل دولة. فالمعايير المستوردة التى يعتقد أنها تناسب جميع حالات الهشاشة لا تجدى نفعا كما أظهرت -بجلاء- حالة النموذج الصومالى.

مراجع مختارة:

1- Cilliers، Jakkie، and Timothy D. Sisk. Assessing Long-Term State Fragility in Africa: Prospects for 26 'more Fragile' Countries. Pretoria: Institute for Security Studies. 2013.

2- Chabal، Patrick، and Jean-Pascal Daloz. Africa Works: Disorder As Political Instrument. London: International African Institute in association with James Currey. Oxford. 1999.

3- Collier، Paul. Wars، Guns، and Votes: Democracy in Dangerous Places. New York: Harper. 2009.

4- Diamond، Larry. «Promoting Democracy in Post-Conflict and Failed States Lessons and Challenges». Taiwan Journal of Democracy.2006. 2. no. 2: 93115-.

5- Herbst، Jeffrey Ira. States and Power in Africa: Comparative Lessons in Authority and Control. Princeton، N.J.: Princeton University Press. 2000.

6- Ottaway، M.، 'Nation-building and State Disintegration' in eds. Mengisteab. K and Daddieh. C.، 'State Building and Democratisation in Africa'. Praeger. London. 1999.

7-Finer، S. E. «State-Building، State Boundaries and Border Control: An Essay on Certain Aspects of the First Phase of State-Building in Western Europe Considered in the Light of the Rokkan-Hirschman Model». Social Science Information. 1974. 13. no. 45-.

